



بوريل يتبنى موقف لبنان من ملف النازحين لكن "العين بصيرة واليد قصيرة"

بين الخامس والسابع من كانون الثاني الماضي زار الممثل الاعلى للاتحاد الاوروي جوزيب بوريل بيروت في مهمة استقصائية تتعلق بتطورات العدوان الاسرائيلي على غزة وجنوب لبنان وتداعياته. وهو استحقاق تحول بندا ثابتا على جدول اعمال هيئات الاتحاد والبرلمان الاوروي. ورغم مهمته السياسية استحوذ ملف النازحين السوريين في لبنان على جزء من اهتماماته. فالملف من اولويات الاتحاد منذ ان بدأت تأثيراته تتفاعل في معظم الدول الاوروبية قبل ان تلقي ازمة النازحين الاوكرانيين بثقلها الاضافي

لم تكن ازمة النازحين السوريين في اولويات زيارة جوزيب بوريل الى لبنان، لكنها فرضت نفسها في جميع اللقاءات التي عقدها مع المسؤولين اللبنانيين، فهو جال على كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الاعمال ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب وقائد الجيش العماد جوزف عون، عدا عن مجموعة من اللقاءات الدبلوماسية ومع منظمات المجتمع المدني التي خصصت للبحث في حاجاتها ومصير مساعدات الاتحاد اللبنانيين والنازحين معا.

لم تكن ازمة النازحين السوريين في اولويات زيارة جوزيب بوريل الى لبنان، لكنها فرضت نفسها في جميع اللقاءات التي عقدها مع المسؤولين اللبنانيين، فهو جال على كل من رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس حكومة تصريف الاعمال ووزير الخارجية عبدالله بوحبيب وقائد الجيش العماد جوزف عون، عدا عن مجموعة من اللقاءات الدبلوماسية ومع منظمات المجتمع المدني التي خصصت للبحث في حاجاتها ومصير مساعدات الاتحاد اللبنانيين والنازحين معا.

لقد تعرض الرجل لسيل من المواقف التي انتقدته بسبب ما اعتبر ان له موقفا رافضا لعودة النازحين السوريين الى بلادهم. وهو ما يعد مسا مصالح لبنان. ولكن ما يجب فهمه ان بوريل ومن موقعه كمسؤول عن السياسة الخارجية في الاتحاد لم يكن مسؤولا عما صدر عن البرلمان الاوروي كهيئة تشريعية وهو ممن يتولى المسؤولية في السلطة التنفيذية وليس له اي دور مؤثر عند صدور اي قانون. ففي الاتحاد سلطتان تشريعية وتنفيذية وهما منفصلتان. وليس ضروريا ان تتشاور الاولى مع الثانية

في قرارها وهي توحى بانها سيدة نفسها كما السلطة التشريعية الشبيهة في مجلس النواب لدينا. كما ان هناك الية خاصة لاتخاذ القرار في السلطة التنفيذية وهي مبنية على قاعدة التوافق. فأى موقف اوروي يجب ان يحظى بالاجماع الكامل لممثلي 27 دولة، ولكل منها حق النقض وما على السيد بوريل سوى ان يلتزم حصيلة هذا التوافق على صعوبته وهو يترجمه في مواقفه وخطواته".

اذا كيف يمكن ان نقرأه في موقفه، يجب المصدر دبلوماسي اللبناني: "على عكس الصورة الشعبية وربما السياسية ايضا، فان بوريل كان وما زال من اكثر المسؤولين الاوروبيين الذي يعرف اوضاعنا ويقدر تضحياتنا تجاه النازحين السوريين. وهو يتفهم موقفنا ومعاناة اللبنانيين. وهو يسعى الى زيادة المساعدات المقررة لنا ويجهد من اجل ذلك. وكما بات معلوما فان ما يعيق تحقيق ما يريده عدم توافر الاجماع الاوروي المطلوب. وقوف دولتين من دول الاتحاد يعيقان تحقيق ما يريد لمجرد انهما يعارضان العودة كما يريدان ونريدها نحن. لذلك لا يستطيع ان يفتح على حسابه كما يقال. وان دخلنا في التفاصيل فالمانيا وفرنسا هما من يحولان ضد الاجماع الاوروي المطلوب، وذلك لاسباب تتصل بهما. فهما يقولان بانه لا يمكننا البحث في العودة في ظل فقدان الامن في سوريا وعدم تنفيذ الاصلاحات السياسية المطلوبة التي على النظام القيام بها بما فيها - ما يسمونه - نقل السلطة وكل ذلك من اجل ان تكون عودة امنة. سعينا خلال السنوات السابقة واستغلينا مشاركتنا في مجموعة المؤتمرات واللقاءات التي عقدها المسؤولون وشارك فيها وزير الخارجية الى شرح موقف لبنان الرسمي من هذا الموضوع. وابلغنا القريب والبعيد بما انتهت اليه التطورات. فقد ثبت لدينا بطريقة لا يرقى اليها الشك ان ملف النزوح السوري في لبنان لم يعد نزوحا سياسيا وقد تحول بكل المقاييس المعتمدة من نزوحا اقتصاديا. ذلك ان الاكثية الساحقة من النازحين ليسوا من المضطهدين السياسيين ولا تطاولهم حتى الاجراءات الامنية. وان اقصر الطرق الى الحلول الممكنة يكمن في ان يقدم المانحون لهم من اي جهة كانوا المساعدات في

بوريل مرة جديدة على ما لدينا من معطيات الى درجة كنا فيها صريحين للغاية. ونقلنا اليهم المعطيات المتوفرة بتفاصيلها الدقيقة ومنها على سبيل المثال لا الحصر. نقلنا لهم ما انتهت اليه الزيارة الاخيرة التي قام بها وزير الخارجية عبدالله بوحبيب الى دمشق مكلفا من مجلس الوزراء للبحث في هذا الملف وكان المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري من اعضائه ما دار في الاجتماعات التي عقدت مع كل من ممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في سوريا، ومفوضية الشؤون الانسانية وما عبروا فيها من انطباعات ومعلومات. سألهم الوزير بوحبيب ان كانت لديهم اي معلومات عما يتردد عن مستوى ما هو متوافر من امن للمواطنين السوريين المقيمين والعائدين اليها فكان جوابهم من موقعهم الاممي والانساني ان المناطق التي يسيطر عليها النظام امنة، وهو ما لا يتلاقى مع بعض النظريات الدولية التي اشرنا اليها سابقا. ولما تناولنا معهم ما انتهت اليه برامج العودة الطوعية التي اشرفت عليها ونفذتها المديرية العامة للامن العام ابان ولاية المدير العام السابق للامن العام اللواء عباس ابراهيم والتي اعادت عشرات الالاف من السوريين الى بلادهم تلبية لرغبتهم بما يسمى بالعودة الطوعية الى مدنهم وقراهم. ◀

بلادهم وربما لفترة اولية بطريقة توفر انتقالهم وبقاءهم في اراضيهم بدلا من بقائهم حيث هم في لبنان او في اي دولة اخرى. ويمكن في مرحلة لاحقة توسيع نطاق هذه المساعدات لتصل الى مرحلة ترميم منازلهم. فجميعنا يدرك ان التمويل المتوفر لدى المؤسسات الاممية وغيرها مصدره الدول الغربية لا الصين ولا روسيا ولا الدول العربية وان صرفت اموالهم بالطريقة التي نقتربها نحن يمكن ان نعزز برامج العودة وان بقيت هذه المساعدات في لبنان سيقون عندنا بكل بساطة".

الى م تستند هذه القراءة؟ يقول: "بالتأكيد، كل هذه المعطيات كانت على جدول اعمال المؤتمرات التي عقدت في بروكسيل وفي جولات كبار المسؤولين على مختلف الدول والمراجع الاممية والدولية. لقد اطلعنا الجميع ومنهم السيد



**في الاتحاد الاوروي
سلطان تشريعية
وتنفيذية وهما تحترمان
مبدأ فصل السلطات**





The perfect coverage
for a well deserved
peace of mind

pro.
tection

MEDGULF 

01 985000 www.medgulf.com.lb

مجموعة ملاحظات على اداء الاتحاد الاوروبي والمجتمع الدولي ولفته الى ان ما هو مطلوب يتناقض والخيارات التي يمكن اللجوء اليها لتسهيل العودة ذلك ان المشكلة في مكان اخر. كما اطلع ايضا على نتائج لقاءات دمشق التي عقدتها اللجنة الوزارية العربية الخماسية مع الرئيس السوري بشار الاسد ووزير خارجيته فيصل المقداد وهي اللجنة التي شكلت في القمة العربية الدورية السنوية التي عقدت في الرياض في اذار من العام الماضي التي اعادت سوريا الى الحضن العربي وما انتهت اليه من انطباعات تعقد خطط العودة".

ما صحة المعلومات التي تسربت عن انقسام اوروبي تجاه ملف النازحين السوريين وهل كان النازحون الاوكران سببا؟ يختم: "قبل الكثير وخصوصا عندما تفاقمت ازمة النازحين السوريين على وقع معاناتهم المستحدثة منذ عامين تجاه موجات نزوح الاوكرانيين. وواضح ان السيد بوريل يعرف ونحن نعرف، ان مجموعة الدول الاوروبية المعروفة بدول حوض المتوسط باتت لها نظرة ايجابية موحدة تجاه الازمة وهو موضوع كلفنا عملا لعامين سعى من خلالها وزير الخارجية الى موقف داعم لرؤيتنا واستطعنا ان نحقق تحولا مهما في مواقف بعض الدول ومنها اسبانيا، البرتغال، ايطاليا، مالطا، اليونان وقبرص. فمعاناتنا ومشاكلنا متشابهة. وهم باتوا متفهمين لمواقفنا ومعهم الفاتيكان الذي يناصرنا وخصوصا انه دولة تعترف وتقدر الخطر الوجودي الذي يهدد لبنان على خلفية تعاطفها الدائم مع الظروف الانسانية التي تعيشها شعوب العالم. وفي المقابل هناك سلة اخرى تعرف بمجموعة دول شمال اوروبا ومن بينها المانيا وفرنسا اللذان ما زالوا يرفضان الحديث عن برامج العودة في ظل الوضع القائم في سوريا ولم ينفج الحوار لتحويل مواقفها. امام هذه الصورة عن مواقف دول الاتحاد الاوروبي، يمكن القول ان السيد بوريل ما زال صامدا يدعمنا ويتفهمنا، لا بل يتعاطف معنا ولكنه لا يستطيع ان يقوم بما لا قدرة له عليه. فالعين بصيرة واليد قصيرة. ولذلك لم يستطع ان يقطع لنا اي وعد، فالقرار ليس ملكا له ولو كان قادرا لفعل ذلك".

يمكن توفيره في لبنان باقل من 100 دولار. وان تم ذلك بالكلفة المقدرة سيبقى هناك ما يشكل وفرا ماليا قد يخصص لصفحة اخرى على مشاريع اتمانية واجتماعية وانسانية تشكل خطوة اضافية نحو ما يسمى بالتعافي المبكر، وليس في ما يمكن تسميته باعادة الاعمار كما هو رائج في بعض الاوساط التي رهنت برامج العودة بهذه المرحلة المتقدمة والمتعددة في الوقت الراهن. هل يكفي ذلك لتغيير مواقف الدول الاوروبية وغيرها؟ قال المصدر الدبلوماسي اللبناني: "هذه هي مشكلة النازحين بكل بساطة وفي اللقاء الذي جمعنا ببوريل في بيروت وقبلها في بروكسيل على هامش المؤتمر الخاص بالنازحين والذي عقد قبيل عيدي الميلاد وراس السنة الميلادية بقليل تكرر هذا الكلام. وكان الوزير بوحبيب واضحا وصريحا الى درجة عبر فيها عن

سألناهم ان كانوا على تواصل معهم؟ وهل انهم يحتكون بهم. فكان الجواب ان العملية مستحيلة للتعاطي مع قضية في هذا الحجم الذي حققته العودة فهم بعشرات الالوف. ولما سألناهم الا تلتقون بالبعض منهم ولو بطريقة تتناول عينات عشوائية منهم للاطمئنان على ما حققته هذه العودة وهل كانت امنة ام ان من بينهم من تعرض للاضطهاد السياسي مثلا؟ كان الجواب انهم لم يتلغوا اي اعتداء او اضطهاد لاسباب سياسية. كانت هذه الاجوبة حجة تناهض الاعتقاد السائد لدى رافضي العودة من الدول والمسؤولين الغربيين. فهم يقولون ان هناك من تعرض للاضطهاد والمضايقات ولما سألهم احد عن اي اسم متوافر من هؤلاء للتحقق مما حصل، فلم يستطع احد منهم تقديم حالة واحدة او اسم واحد حتى الامس القريب ولا ابلغوا عن حادث محدد. الحقيقة تقول ايضا اننا تبلغنا من المسؤولين الاممين بكل وضوح ان 90% من الشعب السوري تحت خط الفقر. ولذلك جددنا مطالبنا لهم بتقديم المساعدات العينية والمالية التي يتقاضونها داخل الاراضي السورية بدلا من لبنان. واجمعنا سوية على ان في ذلك توفير كبير على موازنتهم. ذلك ان القدرة الشرائية بالدولار في سوريا اكبر بكثير من لبنان. فما هو متوافر هناك بـ25 دولارا لا

**بوريل يترجم التوافق
الاروبي الصعب بين
27 دولة ويسعى الى
زيادة المساعدات**

